www.alsabahpress.com Alsabah Media | السنة الرابعة عشرة | 26 يناير 2022 م | 23 جمادى الآخرة 1443 هـ | الأربعاء | No. 4185

المؤشرات تترقب مُحفزات جديدة

البورصة تفشل في الهروب من نفق «الهبوط»

وبلغت أحجام التداول الكلية في البورصة أمس نحو 246.92 مليون سهم، جاءت من خلال تنفيذ 11517 صفقة، حققت سيولة بقيمة 59.13 مليون دينار تقريباً بزيادة 7.1 % عن سيولة أمس البالغة 55.19 مليون دينار.

وتراجعت مؤشرات 12 قطاعاً أمس الأول يتصدرها الطاقة بانخفاض نسبته 2.04 %، بينما لم تشهد البورصة صعود أي قطاع، في حين استقر قطاع الرعاية الصحية وحيداً.

وجاء سهم "كميفك" على رأس القائمة الحمراء للأسهم المُدرجة بتراجع نسبته 4.94 %، فيما تصدر سهم "مدار" القائمة الخضراء مرتفعاً بحوالي 2.68 %.

وتصدر سهم "أهلي متحد – البحرين" نشاط التداولات بالبورصة على المستويات كافة بأحجام بلغت 32.38 مليون سهم جاءت بتنفيذ 590 صفقة حققت سيولة بقيمة 9.03 مليون دينار؛ ليتراجع السهم عند الإغلاق بنسبة 0.36 %.

النتائج السنوية وقود المرحلة

قال رائد دياب، نائب رئيس إدارة البحوث والإستراتيجيات الاستثمارية بشركة "كامكو إنفست"، إن المؤشر العام للسوق الكويتي يشهد تراجعاً في الآونة الأخيرة بعد أن سجل أعلى مستوى له على الإطلاق عند مستوى 7450 نقطة.

وأوضح دياب أن الفترة القادمة قد تشهد تذبذبات بانتظار مُحفزات جديدة كالنتائج المالية للشركات المدرجة عن العام 2021، والذي من المتوقع لها أن تكون جيدة.

وذكر أنه فيما قد يكون هناك بعض الحذر والحساسية تجاه الأحداث الأخيرة المحيطة بالهجمات الأخيرة التي تعرضت لها دولة الإمارات، والتوتر الحاصل ما بين روسيا من جهة وأوكرانيا والاتحاد الأوروبي من جهة أخرى، إضافة إلى تراجع الأسواق العالمية.

لكن بغض النظر عن تلك الأحداث التي قد تؤثر على المناخ الاستثماري على المدى القصير، تظل أساسيات السوق الكويتية قوية ومعدلات النمو ثابتة.

وبالنسبة لتوقعات المرحلة القادمة، يرى دياب أنها إيجابية خاصة بعد العودة تدريجياً إلى الحياة الطبيعية ما قبل الجائحة مع الاحتفاظ ببعض الإجراءات الاحترازية للسيطرة على المتحورات الجديدة.

وأشار دياب إلى أن بورصة الكويت على خارطة الاستثمار العالمي بعد انضمامها إلى عدة مؤشرات عالمية؛ الأمر الذي من شأنه أن يؤثر إيجابياً على القرار الاستثماري على المدى الطويل.

من جهة أخرى، بحسب دياب، تحافظ أسعار النفط على تحركها بالقرب من أعلى مستوياته في عدة سنوات؛ مما سيخفف من الضغط على عجز الميزانية الكويتية.

البورصة تواصل الهبوط

خلال ورقة عمل لمجلس الأعمال الروسي العربي المنعقد في دبي

«ضمان الاستثمار» تؤكد استعدادها لتأمين الصادرات العربية لروسيا

64.4 مليار دولار تكلفة مشاريع الشركات الروسية في الدول العربية خلال الفترة بين 2003 و2021

أكدت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان)، استعدادها لتعزيز التعاون التجاري والاستثماري بين الدول العربية وجمهورية روسيا الاتحادية من خلال ما تقدمه من خدمات تأمينية ومعلوماتية وبحثية متنوعة.

وأوضحت المؤسسة في ورقة عمل قدمها أحمد الضبع رئيس وحدة البحوث والنشر بالمؤسسة نيابة عن مديرها العام عبد الله أحمد الصبيح في اليوم الأول لاجتماعات مجلس الأعمال الروسي العربي المنعقد في الامارات أن العلاقات الروسية – العربية شهدت تطورات متباينة عبر العقود الماضية ما بين فترات رواج وازدهار وفترات ركود وانحسار انعكاسا للعديد من العوامل السياسية والاقتصادية.

وكشفت الورقة عن أن العلاقات التجارية بين روسيا والدول العربية استقرت وفق بيانات الاونكتاد خلال الفترة بين عامي 2011 و2020 على مستوى متواضع يبلغ 14.7 مليار دولار وهو ما يمثل 2.1 % من حجم تجارة روسيا الخارجية و0.8 % من حجم تجارة الدول العربية الخارجية في المتوسط.

وأضفت الورقة أنه استنادا لقاعدة بيانات مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم FDI Ma–kets بلغت التكلفة الاستثمارية لمشاريع الاستثمار الروسي المباشر الجديدة في الدول العربية خلال الفترة بين عامي 2003 و2021 نحو 64.4 مليار دولار تمثل 5 % من حجم استثمارات المشاريع الأجنبية في المنطقة، في المقابل بلغت التكلفة الاستثمارية لمشاريع الاستثمار العربي المباشر في روسيا 3.8 مليارات دولار تمثل 1 % من مجمل مشاريع الاستثمار الأجنبي في روسيا.

وشددت المؤسسة على أهمية توسع الجانبين في اللجوء لخدمات التأمين المتخصص للصادرات والاستثمار والتمويل ضد المخاطر التجارية والسياسية، كأحد أهم الوسائل التي يمكنها تعزيز التعاون الاستثماري والتجاري والتمويلي.

وأشارت المؤسسة الى أنها توفير الغطاء التأميني للاستثمارات الروسية القائمة والجديدة في دول المنطقة وذلك ضد المخاطر غير التجارية، مثل المصادرة والتأميم والحروب والاضطرابات الاهلية وإخلال الدولة بالعقد ومنع تحويل الأموال.

كما توفير الغطاء التأميني لائتمان الصادرات العربية المتجهة إلى السوق الروسية، مع إمكانية تغطية واردات السلع الرأسمالية والاستراتيجية ومدخلات الصناعات العربية من السوق الروسية، وذلك ضد المخاطر السياسية والمخاطر التجارية المتمثلة في إفلاس المستورد أو إعساره، وعدم وفائه بقيمة البضاعة. حيث سبق للمؤسسة تنفيذ عمليات لتأمين ائتمان صادرات عربية الى السوق الروسية ولديها الآن عمليات سارية، ولكنها بقيم محدودة ومستعدة لتنميتها بالتعاون مع الجهات الفاعلة في الجانبين.

كذلك أشارت الى استعدادها لتقديم بحوث ومعلومات متخصصة وتفصيلية للجهات المعنية بتشجيع التبادل التجاري والاستثماري والاقتصادي بشكل عام بين الجانبين.

جانب من اجتماعات مجلس الأعمال الروسي العربي

مع تباين النظرة المستقبلية بين مستقرة وسلبية

"ستاندرد آند بورز" تثبت التصنيف الائتماني لـ4 بنوك كويتية

قامت وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيف الائتماني بتثبيت تصنيف بنك الكويت الوطني عند درجة (A–1) استناداً إلى المنهجية المعدلة، مع الإبقاء على النظرة المستقبلية السلبية.

وقال "الوطني" في بيان للبورصة الكويتية، إن تثبيت الوكالة لتصنيف البنك يأتي عقب مراجعة معايير ستاندرد آند بورز لتصنيف البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية.

وأوضحت الوكالة أن تثبيت تصنيف "الوطني" يعكس المكانة الرائدة للبنك مع التنوع الجغرافي لأعماله، وبأن النظرة المستقبلية السلبية تعزى بشكل أساسي إلى التصنيف السيادي لدولة الكويت.

كانت أرباح البنك شهدت ارتفاعاً في التسعة أشهر الأولى من العام الماضي بنسبة 51.1% وصولاً إلى 254.819 مليون دينار، مقابل 168.676 مليون دينار أرباح الفترة نفسها من عام 2020.

وفي مطلع ديسمبر الماضي، وافقت عمومية "الوطني" غير العادية على زيادة رأسمال البنك وتعديل بعض مواد عقد التأسيس والنظام الأساسي.

الخليج

وقامت الوكالة بتثبيت تصنيف بنك الخليج عند درجة (BBB+) استناداً إلى المنهجية المعدلة، مع نظرة مستقبلية مستقرة.

وقال "بنك الخليج" في بيان للبورصة الكويتية، إن تثبيت الوكالة لتصنيف البنك يأتي عقب مراجعة معايير ستاندرد آند بورز لتصنيف البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية.

وأوضحت الوكالة في التقرير أن عوامل دعم تصنيف البنك وجود قاعدة رأسمال جيدة، ومركز متين لرأس المال ومستوى جيد من التمويل يساهم في استمرارية دعم جودة المحفظة الائتمانية للبنك.

أما العوامل التي تقيد التصنيف فتتمثل في المخاطر المالية للدولة حيث لم تتوصل الحكومة الكويتية بعد إلى اتفاق مع مجلس الأمة الذي تهيمن عليه المعارضة حول اتباع استراتيجية مالية شاملة.

هذا، بالإضافة إلى المخاطر الهيكلية التي قد تؤدي إلى تقييد جودة المحفظة الائتمانية لبنك الخليج.

بحسب التقرير، تعكس النظرة المستقبلية المستقرة لبنك الخليج وجهة نظر الوكالة على قدرة البنك في الحفاظ على مرونة أعماله وقوة مركزه المالي على مدى الـ12 إلى 24– شهراً القادمة.

وبالرغم من أن مؤشرات جودة الأصول قد تتراجع قليلاً خلال فترة الـ12 إلى 24 شهراً التالية، إلا أنه من غير المتوقع حدوث تغيير جوهري في التركزات الحالية للبنك.

كانت أرباح البنك ارتفعت 49.8% في التسعة أشهر الأولى من العام الماضي؛ لتصل إلى 27.49 مليون دينار، مقابل 18.35 مليون دينار أرباح الفترة نفسها من عام 2020.

بوبيان

وأكدت الوكالة تصنيف بنك بوبيان طويل الأجل عند الدرجة الائتمانية (A–) مع نظرة مستقبلية مستقرة، كما أكدت تصنيف البنك بدون دعم عند مستوى (bbb).

وقال "بوبيان" إن تأكيد الوكالة لتصنيفات البنك يأتي بعد تعديل معايير ستاندرد آند بورز الخاصة بتصنيف المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية.

وقد أبرزت الوكالة في مبررات التصنيف وضع بنك بوبيان الجيد في السوق كثاني أكبر بنك إسلامي في الكويت وامتلاكه حصة سوقية قوية على مستوى خدمات الأفراد.

ويعتبر المصدر الرئيسي للمخاطر هو انكشافات "بوبيان" العقارية والإنشائية والتي تمثل تقريباً ثلث الإقراض، إلا أن هذه المخاطر يقابلها تعامل البنك مع عملاء كبار.

ويمتلك "بوبيان" قاعدة رأسمال قوية ومستقرة على الرغم من الظروف غير المواتية على صعيد الربحية. ومن المتوقع أن يكون رأسمال البنك المعدل للمخاطر عند مستوى 9% تقريباً على مدار فترة الـ 12 إلى 24 شهرا التالية. ويعتبر الموقف التمويل للبنك مماثلاً للبنوك الكويتية الأخرى.

وأوضحت الوكالة أن النظرة المستقبلية لـ"بوبيان" تعكس قوته في خدمات الأفراد، كما تعكس أيضاً تطلعات الوكالة إلى أن يظل المركز التجاري والمالي للبنك مرناً في مواجهة الظروف غير المواتية على صعيد الاقتصاد الكلي على مدار فترة الـ12 إلى 24 شهرا التالية.

وقد تنظر الوكالة في إجراء تخفيض للتصنيف على مدار فترة الـ12 إلى 24 شهراً التالية في حال ما إذا كان هناك تدهور ملحوظ في جودة أصول البنك أو في حال ملاحظة تآكل رأس المال، مع انخفاض معدل رأس المال المعدل للمخاطر إلى ما دون 7% لفترة زمنية ممتدة.

ويعتمد أي رفع للتصنيف خلال فترة الـ12 إلى 24 شهراً التالية إما على التعزيز الجوهري لرسملة البنك أو رفع التصنيف الائتماني السيادي لدولة الكويت.

كانت أرباح بنك بوبيان ارتفعت 37.2% في التسعة أشهر الأولى من العام الماضي؛ لتصل إلى 31.892 مليون دينار، مقابل أرباح بنحو 23.242 مليون دينار للفترة نفسها من عام 2020.

برقان

كما قامت الوكالة بتثبيت تصنيف بنك برقان عند درجة (BBB+) استناداً إلى المنهجية المعدلة، مع ثبات النظرة المستقبلية السلبية.

وقال "برقان" في بيان للبورصة الكويتية، اليوم الثلاثاء، إن تثبيت الوكالة لتصنيف البنك يأتي عقب مراجعة معايير ستاندرد آند بورز لتصنيف البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية.

ويعكس تصنيف الوكالة أن الخدمات المصرفية للشركات للبنك عند مستويات جيدة، فضلاً عن وجود القدرة على توليد الإيرادات ضمن نطاقات تتسم بالتنوع الجغرافي، بالإضافة إلى توافر الرسملة الكافية.

«المشتركة» تفوز بمناقصة في الإمارات بـ 7.1 ملايين دولار

أعلنت شركة المجموعة المشتركة للمقاولات، المُدرجة ببورصة الكويت، عن فوزها بمناقصة في دولة الإمارات العربية المتحدة، بقيمة إجمالية تبلغ 26.102 مليون درهم بما يُعادل 2.149 مليون دينار (7.13 مليون دولار).

وقالت "المشتركة" في بيان للبورصة، إنه تم ترسية مناقصة تابعة لحكومة الشارقة (هيئة الطرق والمواصلات) والخاصة بالطرق الداخلية في ضاحية السيوح (حزمة 2) على الشركة التابعة للمجموعة (المشتركة للمقاولات الإمارات).

وأوضحت الشركة أن مدة تنفيذ المشروع 180 يوماً، بالإضافة إلى 21 يوماً كمدة تحضير، متوقعة تحقيق نتائج جيدة خلال فترة تنفيذ المشروع.

يذكر أن "المشتركة" تحولت للربحية في التسعة أشهر الأولى من العام الماضي بقيمة 6.048 مليون دينار، مقابل خسائر الفترة نفسها من عام 2020 البالغة 6.879 مليون دينار.